ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية (دراسة ميدانية في مدينة دمشق)

الدكتورة أمل معطي*

الملخص

يتناول البحث دراسة الواقع الاجتماعي للعاملات المنزليات في الأسر التي انتشرت في المجتمع السوري مترافقة مع ظهور متطلبات جديدة للأسرة على المستوى الفردي والمجتمعي، فقد تزايدت متطلبات أفراد المجتمع في هذه المرحلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع العربي السوري. وبدأت بظهور السلبيات التي انعكست بدورها على كلٍ من الطفل والأسرة لأنَّ الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تنشئة الأطفال وخاصة في السنوات الثلاث الأولى من عمره حيث تتكون شخصيته.

وتكمن أهمية البحث في تعرّف وضع الأسرة في الوقت الحالي، والتغيّرات التي طرأت عليها، نتيجة لكل من زيادة الدخل وعمل المرأة واستقلال الأسرة في سكن خاص بها، هذه العوامل كلها شجعت الاعتماد على العاملة المنزلية.

وهدفَ البحث إلى تعرّف الدور الذي تمارسه العاملات (الأجنبيات)، والتوصل إلى النتائج الإيجابية أو السلبية التي تنعكس على كل من الطفل والأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج، منها:

* قسم علم الاجتماع- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

1- تمكث العاملة بعض الوقت في المنزل، ولن تحمل نفسها مسؤولية التنشئة السليمة لطفل الأسرة، في الوقت الذي يكون فيه الطفل بحاجة إلى الرعاية والعطف والحب والحنان الذي لن يجده إلا مع الأهل.

2- اختلاف اللغة بين العاملة والأسرة ينعكس بشكلٍ أو بآخر على العلاقة بين أفراد الأسرة.

3- تسهم العاملة في توفير عامل الأمان والتماسك الأسري في بعض الأسر التي تقوم فيها العاملة برعاية أحد المسنين في الأسرة، وهي إحدى الوظائف الأساسية الموكلة إليها.

مقدمة:

تنتشر ظاهرة العاملات المنزليات لدى الأسر في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السوري بشكل خاص. مترافقة مع ظهور متطلبات جديدة للأسرة على المستوى الفردي والمجتمعي، فقد تزايدت متطلبات أفراد المجتمع في هذه المرحلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع العربي السوري، وبدأت تظهر الآثار السلبية التي انعكست على كل من الأسرة والطفل.

يتناول البحث تعرّف وضع الأسرة في الوقت الحالي، والتغيّرات التي طرأت عليها نتيجة لكل من زيادة الدخل وعمل المرأة واستقلال الأسرة في سكن خاص بها، هذه العوامل كلها شجعت الاعتماد على العاملة.

وتبدو المشكلة الأساسية في عملية تنشئة الأطفال وتلبية حاجاتهم، لأن العاملة تنقل ثقافتها وعاداتها وتقاليدها ولغتها إلى الطفل هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تضعف رابطة العاطفة والحنان بين الأم والطفل؛ لذلك يمكن أن يشكل وجود العاملة عبئاً على الطفل والأم والأسرة بشكل عام، ولوحظ حدوث كثير من المشكلات التي أدت إلى فقدان الثقة عند الطفل، فضلاً عن اعتبارات أخرى منها صعوبة التفاهم بين الطفل والعاملة، واستخدامها عبارات وكلمات عربية مشوشة تنعكس سلباً على الطفل.

أولاً- الإطار المنهجي للبحث:

يتضمن الإطار المنهجي للبحث كلاً من تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته ومفاهيمه.

أ- مشكلة البحث:

تشكل ظاهرة الاعتماد على العاملات المنزليات في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العربي السوري بشكل خاص ضرورة لدى بعض الأسر، وقد أفرزت أنماطاً عديدة غيّرت النمط الذي كان معتاداً عليه في نظام الأسرة، فقد شكل ارتفاع المستوى الاقتصادي أحد المبررات لوجود العاملة المنزلية حالياً نتيجة لكل من زيادة الدخل

وعمل المرأة واستقلال الأسرة في سكن خاص بها، فضلاً عن بعض العوامل التي شجعت الاعتماد على العاملة.

وتكمن المشكلة في الوقت الحالي أن بعض الأسر ذوي الدخل المحدود تعتمد على العاملة المنزلية من أجل تخفيف الأعباء المنزلية عن المرأة فضلاً عن الرغبة الاجتماعية في الوجاهة الاجتماعية والظهور بمظهر الطبقة الغنية، وشكل اقتناء العاملة أمراً ضرورياً لاعتقادهم أن مستوى الحياة الاجتماعية الراقية تكتمل بوجود العاملة فتضخمت احتياجاتهم وزادت متطلباتهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تكمن المشكلة الأساسية في عملية تنشئة الأطفال وتلبية حاجاتهم علماً أن ملامح تكوين شخصية الطفل تتبلور في السنوات الثلاث الأولى من عمر الطفل، ففي أثناء تلبية حاجاته تنقل ثقافتها إليه وعاداتها ولغتها، فضلاً عن تعلقه بها ويفتقدها حين سفرها أحياناً، وبهذا الشكل تضعف رابطة العاطفة والحنان بين الطفل والأم. لذلك يمكن أن يشكل وجود العاملة عبئاً على الطفل والأم وعلى الأسرة بشكل عام.

فقد لوحظ حدوث كثير من المشكلات التي أدّت إلى فقدان الثقة عند الطفل، فضلاً عن اعتبارات أخرى منها صعوبة التفاهم بين الطفل والعاملة، واستخدام عبارات غير مفهومة، وكلمات عربية مشوشة بما ينعكس سلباً على الطفل.

وبشكل عام فإن علاقات التناقض تشكل عائقاً في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل نتيجة لهذه الازدواجية بين كل من الأم والطفل والعاملة، وتنعكس بدورها على مستقبل الأبناء التي تترك آثاراً سلبيةً تتركها العاملة في نفسية الطفل.

ب- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أنّه يرتبط بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال لما لها من آثار على شخصيته في المستقبل حيث يتلقى أساليب متباينة، فالعاملة تنقل له نمطاً معيناً من العادات والتقاليد في حين تنشئه الأم وفق نمط مختلف، هذه الازدواجية في التنشئة لابدَّ أن يغلب فيها أسلوب على آخر، وقد ينشأ الطفل نشأة متناقضة ومشتتة.

وتكمن أهمية البحث بالتركيز على هذين النمطين من عملية التنشئة الذي ترتكز عليه الدراسة.

ج- أهداف البحث:

هدفَ البحث إلى تعرّف الأمور الآتية :

- مسؤولية الإشراف على تنشئة الأطفال الذين يشكلون نواة المستقبل.
- قدرة الزوجة أو سيدة المنزل في التوفيق بين مسؤولياتها المنزلية وبين حياتها المهنية.
- دور العاملة المنزلية في التأثير في حياة الطفل والأسرة.

واستناداً إلى هذه الأهداف، تحاول الدراسة البحث في المسائل الآتية:

- تأثير العاملة المنزلية في تنشئة الأطفال.
- الخلاف في تنشئة الطفل بين الأم والعاملة المنزلية.
- تأثير وجود العاملة في ميزانية الأسرة.
- إيجابيات وجود العاملة المنزلية في المنزل.
- سلبيات وجود العاملة المنزلية في المنزل.

د- فرضيات البحث:

الفرضية هي استنتاج وتفسير مؤقت وليس ثابتاً يتمسك به الباحث حتى نهاية البحث من أجل التحقق من صحة الفرضيات من عدمها ([1]).

والفرضية أيضاً عبارة عن علاقة بين متغيّرات أو عوامل تبيّن طبيعة العلاقة فيما بينها ([2]).

---

[1] - عامر قندبجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، أسسه ، أساليبه، مفاهيمه، أدواته، دار المسيرة، عمان ط1، 2008، ص67.

[2]- إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص55.

ويعتمد البحث في دراسة ظاهرة العاملات المنزليات على بعض المتغيّرات منها تعرّف الخلاف في أسلوب التنشئة لكل من الأم والعاملة.

وحددت الدراسة الفرضيات الأربع الآتية:

1- إن وجود العاملة المنزلية يؤدي إلى تباين في أسلوب التنشئة بين العاملة وبين الأم وقد يؤثر في تنشئة الأطفال.

2- قد يؤثر وجود العاملـــة المنزلية في سلامة اللغة العربية وتشوه بعض المصطلحات والمفاهيم.

3- قد يؤدي وجود العاملة المنزلية إلى خلاف حول العادات والتقاليد.

4- قد يسهم وجود العاملة المنزلية في رعاية المسن.

هـــ - مفاهيم البحث:

يعتمد البحث على عدة مفاهيم أساسية منها الأسرة والنظام الأسري، والتنشئة الاجتماعية، والرقابة الاجتماعية، ومكاتب الاستعلام، والعاملة أو المربية أو الخادمة.

1. الأسرة والنظام الأسري:

الأسرة هي جماعة تتكون من أشخاص قائمة على أدوار وعلاقات بينهم، أمَّا النظام الأسري فيشمل جميع المعايير والقيم المرتبطة بالأدوار والعلاقات الأسرية فضلاً عمّا يقوم به هذا التنظيم من تلبية للحاجات الاجتماعية ([1]).

2. التنشئة الاجتماعية:

تعدُّ التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية، فهي تحول الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وهي تشكل السلوك الإنساني والاجتماعي للفرد، وهي الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية، وهي العملية التي تتعلق بتعليم ما يحب وما لا يحب أن يفعل الفرد في ظل الظروف المختلفة ([2]).

---

[1]- إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص222.

[2]- حسين عبد الحميد، المرجع السابق، ص217.

3. الرقابة الاجتماعية:

يقصد بها جميع العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة والوسائل والأساليب التي يتبعها المجتمع لحفظ النظام والإشراف على سلوك الأفراد وحملهم على أن يسلكوا طبقاً للمعايير والقيم والنظم السائدة في المجتمع ([1]). والرقابة الأسرية تحدّد العلاقة بين الأسرة والعاملة من جهة، وبين العاملة والأطفال من جهة ثانية، من خلال إشرافها ومراقبتها لسلوك العاملة مع الأطفال وتعاملها معهم.

4. مكاتب الاستقدام:

هي عبارة عن مكاتب خاصة قائمة الآن في بعض الدول العربية يتعاقدون مع العاملات المنزليات بتوقيع عقود الاستخدام الخاصة، وفي سورية اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على نص قانون العاملات المنزليات من خلال الاطلاع على السيرة الذاتية للعاملات وانتقاء المناسبة منهن، ومن ثم توقيع عقد العمل معهن مدة تراوح بين السنتين والثلاث سنوات حسب (Job order)، وهو عقد موثق وموقع من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بلد المصدر بالاتفاق مع مكاتب العاملات الموجودة في البلد الوافد، منه والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ودائرة الهجرة والجوازات لاستكمال الأوراق المطلوبة للعاملة، ولا يحق للعاملة التمديد أو التجديد في العقد ([2]).

5. العاملة المنزلية :

الخادمة- المربية- العاملة مفاهيم متعددة تتحدد بارتباطات فكرية مختلفة، فيرتبط مفهوم الخدم بالمجتمعات القديمة كاليونانية والمصرية والرومانية، أمَّا مفهوم المربية فارتبط بالدرجة العلمية والتأهيل التربوي والتعليمي، ومفهوم العاملة المنزلية

---

[1]- المرجع نفسه، ص198.

[2]- محمد الحمصي، العمالة الأجنبية في المجتمع السوري، مجلة فارس العـرب، دمـشق، ع164، 2009، ص40.

فيمكن عدُّهُ نوعاً من العمالة القائمة على وجود عقد عمل بين طرفين وبموافقة الطرفين محدد بمدة زمنية وراتب معين([1])، والعمالة الأجنبية في سورية قائمة على التنظيم بين الدولة ومكاتب الاستقدام بشروط محددة للطرفين.

واعتمد البحث مفهوم العاملة المنزلية استناداً إلى ما جاءت التسمية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي عبارة عن امرأة غير سورية تساعد الأسرة في شؤون البيت من تنظيف ورعاية أطفال ([2]).

ثانياً- الدراسات السابقة :

شكلت ظاهرة العاملات المنزليات مشكلة حقيقية في المجتمع العربي من خلال الأرقام لعدد العاملات في كل من سورية ولبنان والأردن والكويت والسعودية وتونس والمغرب، وأخيراً في مصر التي تتميّز بتركيبة سكانية تختلف عن باقي الدول العربية، ونظراً إلى حداثة الموضوع فهناك العديد من الدراسات الاجتماعية على المستوى المحلي والعربي.

أ- الدراسات المحلية:

تؤكد الهجرة والجوازات في سورية أن عدد العاملات المنزليات هو بحدود 20 ألف عاملة، وحسب تقارير الجهات النقابية العمالية فإن هناك أكثر من 40 ألفاً من العاملات المنزليات فصدور القرار (2040) لعام 2005 الخاص باستقدام العمالة العربية لا يتعارض مع الاتفاقيات العربية والدولية بحيث لا تكون بديلاً عن العمالة الوطنية. ونظم كيفية استقدام العاملة الأجنبية وتشغيلها، وبدأ الترخيص لمكاتب استقدام العاملات حسب وزارة الداخلية، ووُضِعَتْ شروط قاسية لمكاتب استقدام العاملات المنزلية.

[1]- المرجع نفسه، ص40.

[2]- الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء- مرجع سابق.

وفي دراسة للاتحاد العام للعمال كشفت أن عدد عاملات المنازل القادمات من دول أجنبية والعاملات في سورية بلغ عددهن زهاء (100) ألف عاملة، وهي تكلف قطعاً أجنبياً يراوح بين (100-150) مليون دولار سنوياً تدفع رواتب لهن ([1]).

تشير هذه الأرقام المرتفعة جداً التي تذهب إلى بلاد العاملات إلى النمط الاستهلاكي الجديد الذي ظهر لدى الأسرة السورية في المدة الأخيرة؛ حيث أصبحت العاملة المنزلية جزءاً أساسياً من الكماليات لدى بعض الأسر ومن أولويات احتياجاتها.

وتبحث دراسة دعد موسى في وضع عاملات المنازل المهاجرات إلى البلدان العربية، فقد أشارت إلى ازدياد عدد العاملات في الدول العربية لأسباب عديدة منها خروج المرأة للعمل، وارتفاع دخل بعض الأسر بما يسمح استقدام عاملة للعناية بالمنزل والأطفال وكبار السن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابدَّ من الإشارة إلى المشكلات التي تعترض العاملات والمشكلات التي تعاني منها عاملات المنازل نظراً إلى غياب الوسائل القانونية والحماية اللازمة بسبب القيود على حرية حركة العاملات وخوفهن من أن تنقلب القضية ضدهن ويتهمن بالسرقة.

وتناولت الدراسة البحث في عدد من العوامل منها العلاقة التعاقدية التي تنظم العمالة المنزلية وتحمي حقوق عاملات المنازل، ومن ثمَّ عدم وجود عقد بين الطرفين يحدد ساعات العمل والراتب والإجازة والطبابة ووجبات الطعام.

وتناولت أيضاً دراسة مسألة الأجر التي تختلف من بلد إلى آخر ويراوح الأجر بين 250 إلى 300 دولار للفلبينيات، وبين 100 إلى 150 دولار للسريلانكيات.

أمَّا بالنسبة إلى حرية الحركة والتنقل فهي لا تتمتع بأي نوع من حرية التنقل إذْ يعدّ ذلك شكلاً من أشكال السيطرة عليها.

[1]- حمود الحمود، سلعة جديدة في السوق السوداء السورية، موقع كلنا شركاء، 2008/3/16.

وبشكل عام حددت الأعمال التي تقوم بها العاملات في المنازل العربية، وهي تنظيف المنزل بشكل عام والعناية بالأطفال ورعاية المسنين ومرافقة العائلة للتسوق، وكل ما يخص مستلزمات المنزل ([1]).

أمَّا وسام محمود فأكد أن غياب الأم وسيطرة الخادمة يهددان الأبناء... العزلة والعدوانية والخمول مشكلات نفسية للأطفال بسبب الخادمات- اختلاف الديانة والعادات والتقاليد له تأثير سيئ في أبنائنا.

تشير آراء وسام حمود إلى الأسباب التي تدفع المرأة للخروج للعمل لتحسين أوضاعها الاقتصادية، ولكن مقابل ذلك تركت أطفالها وبيتها بإشراف العاملة الآسيوية التي تختلف عاداتها وتقاليدها عن مجتمعنا الشرقي وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية في بناء شخصية الطفل.

وطرحت الفكرة بسلبياتها وإيجابياتها إذْ يؤثر وجود العاملة سلباً في النمو اللغوي فيكتسب الطفل من خلال المربيات مفردات لغوية ركيكة غير متماسكة، فضلاً عن معاناة الأطفال من عيوب النطق في ظل وجود العاملة في المنزل كالتأتأة. وميل الأطفال للانطواء والعزلة والميول العدوانية والخمول والكسل ([2]).

ونشير هنا إلى درجة خطورة وجود العاملة في المنزل وآثاره السلبية في تماسك الأسرة وتربية الأطفال من ناحية، ومن ناحية أخرى تزايد أعداد العاملات بعد أن أصبح عملها قانونياً عن طريق مكاتب الاستقدام إذْ بلغ عددهن (150) ألف عاملة

[1]- دعد موسى، وضع خادمات المنازل المهاجرات في البلدان العربية- دراسة مقارنة، موقع مجلة ثرى الإلكتروني، 2007/12/20.

[2]- وسام حمود، غياب الأم وسيطرة الخادمة خطران يهددان الأبناء... العزلة والعدوانية والخمول مشكلات نفسية للأطفال بسبب الخادمات... اختلاف الديانة والعادات والتقاليد له تأثير سيئ على أبنائنا، جريدة الوطن، 2009/11/18

والعدد في تزايد، ومن المتوقع أن يصل إلى (400) ألف عاملة.. هذا ما ورد في جريدة الثورة- الاثنين 2007/8/20.

ب- الدراسات الاجتماعية العربية حول العاملة المنزلية:

1. في لبنان :

يعدُّ وضع العاملات الاجتماعي والاقتصادي والنفسي في لبنان أسوأ أوضاع العاملات في المجتمع العربي، هذا ما أكدته منظمة هيومن رايتس في أحدث تقاريرها أن عاملاً أجنبياً على الأقل ينتحر أسبوعياً في لبنان بسبب سوء المعاملة التي يتلقاها من مستخدميه، والضحايا هم من العمالة الآسيوية التي جاءت إلى لبنان لتعمل كعمال وعاملات في البيوت والبنايات الراقية. وأحصت منظمة هيومن رايتس ووتش عام 2007 وفاة (95) امرأة عاملة في لبنان، ومن بين هذه الحالات صُنِّفَتْ (40) منها على أنها حالات انتحار، و(24) على أنها حالات وفاة بسبب سقوط العاملات من المباني المرتفعة في أثناء محاولة الفرار من صاحب العمل، وقدرت هيومن رايتس عدد العاملات في لبنان (300) ألف عاملة، وبحسب تقدير المديرية العامة للأمن العام أن العدد هو (55) ألف عاملة ([1])، وأكدت الدراسة التي أجراها الدكتور راي جريديني عام 2006 شمل (600) عاملة أجنبية في لبنان أن 56% يعملن أكثر من 12 ساعة يومياً، وأن 34% من العاملات لا يحصلن على يوم عطلة أسبوعي منتظم، وأشارت الدراسة إلى أن بعض العاملات قد لقين حتفهن في أثناء محاولة الفرار عبر القفز من شرفات المنازل ([2]).

وفي تقرير آخر صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش أكدت صحة النتائج التي توصلت إليها المندوبة الخاصة بالأمم المتحدة عام 2005 منى سركيس، وهي على النحو الآتي:

---

[1]- الخادمات الأجنبيات مشكلة إضافية في لبنان، موقع دنيا الوطن، 2008/9/16.

[2]- الموقع نفسه.

تُحضَّرُ العاملات من قراهن إلى الطائرة ويهبطن دون معرفتهن عما ينتظرهن، فيتحول عملهن من العمل المنزلي إلى العمل بالسخرة، ومن ضحايا إلى مجرمات نتيجة لعمل تلك العاملات دون رواتب ودون مساواة، فقد ذكرت نجلا شهدا أن هناك 412 حالة سجلت لدى الكارتياس في الأعوام الثلاثة الأخيرة، إذ تعرضت 262 عاملة للضرب، ولم تحصل 125 عاملة على رواتبهن، واغتُصِبَتْ 72 عاملة، وعانت 69 عاملة من عنف لفظي، وحرمت 41 عاملة من المأكل، وهُدِّدَتْ 29 عاملة بالضرب، فضلاً عن إجبار 20 عاملة على العمل مدة سنة بعد انتهاء عقود عملهن ([1]).

2. في الأردن :

أكدت دراسة للمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية حول العمالة الوافدة زيادة عدد العاملات في الأردن منذ عام 2000 وبنسبة كبيرة وصلت إلى 60% سنوياً، وفي الأردن أصبح وجود العاملة في المنزل جزءاً من تقليد معين على الرغم من عدم الحاجة الفعلية لها، في حين يعدُّها بعضهم الآخر جزءاً من ثقافة اجتماعية تدل على الطبقة التي تنتمي إليها في إطار التباهي الاجتماعي ([2]).

وتكمن المشكلة في أسلوب التعامل والآثار الناجمة عن هذا التعامل من خلال التقارير التي تشير إلى وجود ظاهرة العنف ضد العاملات في المنازل، وقد قامت عدة مراكز تعنى بحقوق الإنسان بتوزيع مواد إعلامية للتعريف بحقوق تلك العاملات ولحمايتهن من العنف، فقد أكدت مصادر أردنية في وزارة العمل أن قرار مانيلا إيقاف إرسال عاملات للمنازل للعمل في الأردن من الفلبين بسبب شكاوي وصلت للسفارة الفلبينية في عمان تتعلق بسوء المعاملة للخادمات الفلبينيات اللواتي يعملن في

[1]- منى سركيس، الخادمات الأجنبيات في لبنان، ترجمة، رائد الباش، موقع قنطرة للحوار الإسلامي، 2008/1/1.

[2]- طارق الحميدي، استقدام الخادمات بين الضرورة والتباهي الاجتماعي، الموقع غير مبين، 2009/5/26.

الأردن، وخصوصاً تعرضهن للضرب وحرمانهن من مغادرة المنازل وعدم دفع مستحقاتهن المالية.

ووفقاً للأرقام الرسمية فإنه يوجد في الأردن نحو 15 ألف عاملة فلبينية، وبالإجمالي 75 ألف عاملة أجنبية، 88% من الآسيويات و10% إفريقيات و2% من أوروبا الشرقية، و30% من إجمالي الخادمات يعملن دون تراخيص نظامية وبإقامات غير صالحة أو هاربات من منازل مستخدميهن، ويراوح الأجر الشهري بين 150 و200 دولار وفقاً لجنسيتها ومهارتها وخبراتها واللغات التي تتكلمها وأيضاً ديانتها.، كما تتفشى في الأردن ظاهرة هروب العاملات إلى مقر السفارة الفلبينية من أجل تسفيرها إلى بلدها ([1]).

3. في الخليج العربي :

أكدت دراسة خليجية رسمية وجود ما يزيد على مليونين من عاملات المنازل في دول الخليج العربي يمارسن أعمالهن دون غطاء قانوني، ويواجهن مشكلات عديدة أهمها سوء المعاملة والانتهاكات الجنسية وعدم دفع الرواتب، وأكدت دراسة رسمية أخرى قدمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج في الكويت بالكشف عن الجوانب السلبية للتوظيف المفرط للعاملات في المجتمع الخليجي.

واتفق الوزراء على توصية ملتقى لمناقشة واقتراح الآليات والإجراءات لمعالجة المشكلات التي تواجه العمالة المنزلية في دول مجلس التعاون، وإعداد مشروع قانون مرجعي موحد لهذه العمالة. وأشارت الدراسة إلى أن العمالة المنزلية لا تخضع لقانون العمل في أي من دول مجلس التعاون الخليجي الست ([2]).

---

[1]- الحكومة الفلبينية توقف إرسال الخادمات إلى الأردن لسوء المعاملة، موقع دنيا الوطن، 2008/2/29.

[2]- الخادمات في الخليج يتعرضن للتحرش وعدم مراعاة الإنسانية، (الكويت- وكالة أ ف ب – 2004/10/19.

وهناك دراسة قدمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج أشارت إلى الجوانب السلبية التي يتركها التوظيف المفرط للعاملات في المجتمعات الخليجية، ويقدر عدد العمالة المنزلية في السعودية حتى عام 2003 بنحو 812 ألفاً، وفي الكويت إلى 400 ألفا، وفي سلطنة عُمان إلى 66 ألفاً، وفي البحرين 30 ألفاً، وفي الإمارات نحو 450 ألفاً، وتضاعفت الأرقام خلال السنوات الخمس الماضية.. ويبلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي زهاء 33 مليون نسمة بينهم أكثر من 11 مليون عامل أجنبي، وتفوق التمويلات المالية السنوية لهذه العمالة إلى بلدانها 25 مليار دولار، وتشكل غالبية العمالة المنزلية من الهند وسريلانكا وبنغلادش والفلبين وأندونيسيا وباكستان، وأغلبيتهن من الريف وأكثر من نصفهن من الأميات أو شبه الأميات، وعلى المستوى الديني تأتي المسيحيات في المقدمة تليهن البوذيات والهندوسيات وتقل نسبة العربيات بين العاملات عن 1% ([1]).

والسعودية كغيرها من دول الخليج العربي اعتمدت على العاملات الأجنبيات، ولديها كثير من المشكلات، فقد كشفت دراسة ميدانية أجريت على الأسر المقيمة في إسكان جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بأن وجود العاملات نتج عنه وجود الاتكالية والتمرد داخل الأسرة بنسبة تتجاوز 75%، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن ملازمة العاملة للزوجة باستمرار قلل من الخصوصيات بين الزوجين بنسبة 70%، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحديد وقت دوام العاملة في المنزل السعودي. كما أوضحت الدراسة أن استقدام العاملات تعود للأسباب الآتية: كبر حجم الأعمال المنزلية بنسبة 63.4%، وعمل الزوجة بنسبة 44.1%، ورعاية الأولاد بنسبة 35.2%، ونسبة 21.6% من أجل دراسة الزوجة، ونسبة 14.5% عدم رغبة الزوجة القيام بأعمال التنظيف، وأشارت نسبة 9.7% من العينة إلى عدم تقيد الزوجة بأعمال

[1]- صلاح الصيفي، الخادمة الأجنبية في الخليج بين مطرقة الجنس وسندان العنف الجسدي، موقع آفاق، 2009/1/29.

المنزل، في حين بلغت نسبة 4.4% لرعاية مريض، وهناك نسبة 3.1% شعور الزوجة بالوحدة والملل، أمَّا التقليد والمفاخرة فبلغت نسبته 1.8%، في حين شكلت نسبة بسيطة وهي 0.4% عدم إجادة الزوجة للطبخ ([1]).

وتعدُّ السعودية كغيرها من دول الخليج التي تواجهها مشكلة انتحار العاملات الأجنبيات من ذوي الجنسيات الآسيوية نتيجة لحالة اليأس والتذمر التي يصلن إليها ويفقدن الأمل في العودة إلى أوطانهن فهن لا يملكن المال ولا الهويات الشخصية من جوازات سفر ووثائق لأنها صودرت من قبل مستخدميهن.

وعرض تقرير قدم إلى المنظمات الحقوقية طالب فيه باتخاذ إجراءات دولية عاجلة لإنقاذ هذه العمالة التي أجبرتها ظروف الحياة على الهجرة، فقد أكدت محاضر الشرطة في مختلف مناطق المملكة الحوادث التي أقدمت فيها العاملات على الانتحار لأسباب عديدة ([2]).

وتكمن المشكلة في تحويلات العمالة الأجنبية في السعودية فبلغ (5.6) مليار دولار، ويساوي ذلك نحو 10% من إجمالي الإيرادات السعودية، ونحو ما يزيد على 3.5% من إجمالي الناتج المحلي.

وكشفت أرقام أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي أن تحويلات العمالة الأجنبية ارتفعت إلى أعلى مستوى بقيمة (3.64) مليار ريال، وأظهرت الأرقام أن إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية في المدة 1995-2000 بلغت (217.5) مليار ريال، وهو ما يساوي تقريباً حجم الإيرادات السعودية في عام واحد.

[1]- نجلاء الحربي، كثرة الخادمات سبب تمرد أفراد الأسرة، الوطن السعودية، 2008/3/14.

[2]- ارتفاع حالات الانتحار في صفوف العمالة الأجنبية في السعودية، وكالة أنباء الجزيرة، واجز، 2007/8/14.

ويكن القول: إن هذه الأرقام لم تكن مفاجئة رغم الجهود التي تبذلها السلطات السعودية لإحلال العمالة الوطنية مقابل الأجنبية للحد من ضخامة هذه التحويلات لما لها من تأثيرات في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ([1]).

4. في مصر:

تنفرد مصر عن باقي الدول العربية في موضوع العمالة حيث توجد العمالة المصرية إلى جانب العمالة الأجنبية، وهناك من يفضل العمالة الأجنبية لأسباب عديدة منها الأمانة والنظافة فضلاًعن تعلم العاملات الأجنبيات الطهي العربي وشعور ربة المنزل بالأمان لأنها تحتفظ بجواز سفرها فلا تستطيع سرقتها ولا تتركها إلا بعد استئذانها. في حين يفضل الرأي الآخر الاعتماد على العاملة المصرية، مما شجع فتيات جامعيات على العمل في البيوت من خلال مشروع (بيبي سيتر) ولكن تكمن المشكلة في الأمانة للعاملة المصرية.

وتباينت الآراء داخل مكاتب "تشغيل الخادمات" المنتشرة في مصر بين مؤيد للعمالة الأجنبية ومعارض لها، فهناك من يرى أن أسباب الإقبال الكبير على العاملات الأجنبيات مرده إلى انضباطهن واستهتار المصريات اللاتي يهملن أعمالهن، في حين يرى آخرون أن المصريات في حاجة إلى العمل أكثر من الأجنبيات حيث تعاني المصريات من البطالة وضعف الرواتب ([2]).

وتحددت مشكلة العاملات في مصر في وجود عمالة مصرية فائقة لديها واستقدام عمالة أجنبية فقد أعلنت وزيرة القوى العاملة والهجرة، في مصر عن التعاقد على تسفير 500 مصرية للعمل كعاملات في مدارس الكويت مقابل 2700 جنيه في الشهر، وأيضاً للعمل في السعودية، ما أثار ردود أفعال غير مؤيدة لذلك نظراً إلى ما

[1]- محمد سمان، 21 مليار ريال تحويلات العمالة الأجنبية في السعودية خلال الأشهر السبعة الأولى، وكالات، لا يوجد تاريخ نشر.

[2]- إيمان نور، الخادمات الأجنبيات تنافس الجامعيات المصرية، موقع أخبار مصر، 2009/4/23.

يمثله هذا القرار من إهانة للعمالة المصرية لأنها كانت تملك العديد من الكفاءات من أطباء ومهندسين ومدرسين، وحصر المسألة في العاملات فقط يعني غياب الكفاءات الأخرى، واقتصر التعامل مع مصر على العمالة الخدمية فقط.

وتشكل العمالة المصرية في دول الخليج خصوصية تنفرد بها عن باقي الدول العربية، ومن ثمَّ أثرت تأثيراً سلبياً في العلاقات المصرية في الداخل والخارج ([1]).

ج- موقع البحث بين الدراسات السابقة :

بيّنت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع صورة عن الواقع الاجتماعي في المجتمع العربي سواء الدراسات التي أجريت في السعودية أو الكويت أو الأردن أو لبنان أو في سورية، بتصوير الواقع كما هو دون التطرق إلى الحلول للحد من هذه الظاهرة وانعكاسها على عملية التنشئة. وتبحث هذه الدراسة في ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية والآثار المترتبة على تنشئة الأطفال، ومن ثم التأثير السلبي في الأسرة والمجتمع.

ثالثاً- الإطار النظري للبحث:

تتحدد الأصول النظرية بعدة محاور تلبي الغاية الأساسية للبحث، فيتناول المحور الأول الواقع الاجتماعي للأسرة بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأولى في حياة الطفل، ويبحث المحور الثاني في الواقع الاقتصادي للأسرة الذي يتمثل بزيادة الدخل وعمل المرأة واستقلال الأسرة في سكن خاص بها، ويحدد المحور الثالث الواقع الثقافي والديني للأسرة ودورها في حماية أطفالها، أمَّا المحور الرابع فيحدد المؤثرات السلبية التي طرأت على الأسرة كمؤشر من مؤشرات الترف الاقتصادي والتباهي والمظهر الاجتماعي، وأخيراً الوضع القانوني للعاملات المنزليات في سورية.

[1]- محمد الكفراوي، توريد الخادمات المصريات إلى الخليج أزمة تشتعل مجدداً، جريدة الوطن، 2009/4/4.

أ- الواقع الاجتماعي العام للأسرة:

لا تقتصر التنشئة الاجتماعية على مجتمع بل هي عملية تشمل المجتمعات كلّها سواء كانت بدائية أم تقليدية أو متقدمة، فلا يمكن لأي مجتمع أن يتجاهل الاهتمام والعناية بالأطفال حيث تعدُّ المؤسسات التي تتولى هذه العملية جزءاً أساسياً في البناء الاجتماعي للمجتمعات كلّها([1]). والأسرة مؤسسة وهي المجال الأول في تنشئة الطفل، وهي أولى الفئات التي تمارس دور التنشئة والتربية، وتقوم الأم بتعليمه من خلال إرضاعه والاعتناء به لتنمي عنده ثقته بها. ويرى الطفل أفراد أسرته عبارة عن رموز في عالمه لأنهم الوحيدون الذين يتفاعلون معه بشكل يومي ومستمر، وعلى مر الأيام يتعلم وبالتدريج كيف يدرك إشاراتهم وحركاتهم وانفعالاتهم، فهي الخطوة الأولى في الأسرة التي تحدد معالم صورته حول نفسه، ثم يعلمه الأهل السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعياً، وتقوم الأسرة بإدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق تعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه وغرس الأفكار والمعتقدات التي تتغلغل في نفسه وتصبح من مكونات شخصيته ([2]) لأنَّ أحد أهداف التنشئة الاجتماعية تماثل الفرد مع مجتمعه من خلال اكتساب المهارات الأساسية التي تمكنه من ضبط حاجاته البيولوجية وضبط انفعالاتـــه النفسية واكتسابه المعايير الاجتماعية والخلقية التي تمكنه من التفاعل الاجتماعي ([3]).

وبناءً على ذلك فالطفل يتعلق بمن يرعاه ويربيه، ومن الطبيعي أن يكون هذا الشخص الأم، ولكن السؤال: هل يستطيع أي شخص أن يأخذ دور الأم أو مكانها في أثناء وجودها؟ لذلك يحار الطفل أحياناً في الاختيار بين الأم والعاملة، ولكن من خلال

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص218

[2]- د. معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيـــع، عمـــان، ط1، 2000، ص124-125.

[3]- د. مصطفى عبد القادر زيادة وآخرون، فصول في اجتماعيات التربية، مكتبة الرشـــيد، الريـــاض، ط5، 2006، ص206.

الملاحظة في الواقع نرى كثيراً من العاملات يقضين وقتاً طويلاً مع الطفل إلى درجة يعتقد فيها الطفل أن العاملة هي أمه ويعتاد على عاداتها نظراً إلى قضائه وقتاً طويلاً معها، ولا بدَّ من القول إن لوجود العاملة في المنزل سلبياته التي تفوق إيجابياته، وتكمن المشكلة في طبيعة التنشئة التي يتلقاها الطفل لأنها تنقل ثقافة بيئتها وتغرس ثقافة مجتمعها من عادات وتقاليد وأسلوب تفكير، فالعاملة تجلس مع الطفل وتتحدث معه أكثر مما تفعل أمه، فالطفل بطبيعته يكتسب من الكبار ويقلدهم ومهما حاولت الأم أن تجعل العاملة تحت المراقبة إلا أنها لا تستطيع. ومن الأفضل بدلاً من مراقبة العاملة لرعاية طفلها أن تقوم هي بنفسها بالرعاية، ويمكن القول: إن ظاهرة وجود العاملة تعدُّ طبيعية وعادية في حال كون الأم مشغولة في عملها لذلك لا بد من وجود بديل لها، عاملة أو مربية تتولى أمور أطفالها، والمهم في هذا الموضوع أن تكون العاملة مؤهلة ولديها خبرة في تربية الأطفال، وعلى الوالدين مراقبة العاملة لأن الأهل يجب أن يعرفوا كيف تتعامل العاملة مع أطفالهم؛ علماً أن الطفل لا يستطيع أن يعبر عن تصرفات العاملة معه ولكن يحتفظ في عقله الباطن بأمور لا يعرفها إلا هو وتؤثر فيه في المستقبل، وربما يفقد الطمأنينة وينتابه الاكتئاب الذي يؤدي بدوره إلى اضطرابات في الشخصية ويبقى الاضطراب يرافقه طيلة حياته ([1]).

وفي سورية ركزت الخطة الإصلاحية على دور الأسرة الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية ومركزية موقعها في البناء الاجتماعي كوحدة اجتماعية فاعلة في حياة الفرد والمجتمع معاً.([2])

وتمثلت بنية الأسرة السورية في انحسار النمط الممتدة للأسرة لصالح النمط النووي الذي فرضته طبيعة الحياة المعاصرة والمتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية بكل

[1] - www.almassfree.com/show.thread.php

[2] - الهيئة السورية لشؤون الأسرة، استطلاع رأي الأسرة السورية حول أوضاعها المعيشية في ظـل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، دمشق، 2007، ص12.

تفاصيل هذا النمط الذي يقتصر على الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين، إلا أن ذلك لا يعني تلاشي الأسرة الممتدة كلياً، هذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية للهيئة العامة لشؤون الأسرة حيث بلغت نسبة الأسرة الممتدة (20.6%) مقابل (79.4%) للأسرة النووية. ([1])

ب- الواقع الاقتصادي للأسرة:

يعدُّ كل من زيادة الدخل وعمل المرأة واستقلال الأسرة في سكن خاص بها من العوامل التي تشجع الاعتماد على العاملة المنزلية، وفي الوقت نفسه لوحظ وجود بعض الناس ذوي الدخل المحدود من أساتذة وتجار صغار اعتمدوا على العاملة من أجل تخفيف الأعباء المنزلية عن المرأة فضلاً عن عصر الطفرة الاقتصادية ووصول المجتمع إلى مرحلة جديدة من الرفاهية والرخاء، مما جعل أفراده يعيشون عيشة مرفهة تنعم بوفرة المال التي سهلت معيشتهم بالانتقال من الضروريات إلى الكماليات([2])، فقد شجعت زيادة دخل الفرد الرغبة في الوجاهة الاجتماعية والظهور بمظهر الطبقة الغنية فأصبح دخل الأسرة الشهري والسنوي يصرف جميعه على الكماليات والمأكولات والمشروبات والملبوسات وبزيادة أكثر في بعض الحالات، من ثمَّ فإن الأسرة ذات الدخل العالي أصبح مصروفها ينصب على الوسائل الترفيهية والاستهلاكية ذات الترف المظهري ([3])، ولهذا السبب أصبح اقتناء العاملة أمراً ضرورياً كالتلفزيون والفيديو والأشياء الأخرى، وعلى سبيل المثال ارتبط الغنى المفرط لدول الخليج لاعتقادهم أن مستوى الحياة الراقية يكتمل بوجود العاملة فتضخمت احتياجاتهم وعلاقاتهم وزادت حاجاتهم إلى المزيد من العاملات، وانتقل ذلك الاعتقاد إلى سورية.

---

[1] - المرجع نفسه، ص15.

[2] - د. معن خليل عمر، التغيّر الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص65.

[3] - د. معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، المرجع السابق، ص17<

ج- الواقع الثقافي والديني للأسرة:

يرى أريكسون أن الثقافة تبدأ بمجموعة من القيم والتوجهات التي ترتبط بعملية التنشئة وأهدافها ويختار المجتمع آليات لهذا الغرض تسهم مع ثقافة الجماعة، ممَّا يؤدي إلى إعادة إنتاج الثقافة بنقلها إلى الجيل الجديد ([1])، فالتنشئة الاجتماعية الثقافية هي تشكيل الفرد عن طريق ثقافته حتى يتمكن من الحياة في هذه الثقافة، فلكل ثقافة طابعها الخاص الذي يميّزها عن غيرها من الثقافات، وتحاول كل ثقافة تطبيع أفرادها بطابعها لذلك يمكن ملاحظة الطابع المشترك لأفراد الثقافة الواحدة الذي يميّزهم عن غيرهم([2]).

فالثقافة مكتسبة فلا يولد الإنسان بثقافة إنما يكتسبها بتفاعله مع الآخرين في المجتمع، ولا يتعارض هذا مع القول بأن الإنسان كائن عضوي له حاجات يمليها تكوينه العضوي كالحاجة إلى الطعام والشراب، ولكن طرائق إشباع هذه الحاجات مسألة ثقافية تختلف باختلاف المجتمعات، وهذا ما يتعلمه الفرد في المجتمع وما ينقل إليه ([3])، علماً أن الميلاد البيولوجي للطفل ليس العامل الحاسم في وجوده واستمراره والعامل الحاسم هو الميلاد الثاني أي تكوين الشخصية الاجتماعية الثقافية التي تنتمي إلى مجتمع معين وتدين بثقافة معينة ([4]).

ومن ناحية أخرى فإن الجماعة التي يولد فيها الطفل لها قواعد ونظم معينة ولكنه يتمتع بعدد لا حصر له من الدوافع فيمكن أن تتناقض القيم التي يتلقاها بين كل من العاملة والأم ([5]).

---

[1]- د. إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص186

[2]- د. بلال عرابي و د. أمل دكاك، علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص129.

[3]- د. إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص157.

[4]- د. فاروق محمد العادلي، علم الاجتماع العام، مكتبة دار زهران، جدة، ط2، 1994، ص275

[5]- د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص198

والشيء الجوهري الذي يحتاج إلى نقاش هو أسس اختيار العاملة ومدى الاعتماد عليها في تربية الأطفال ونوع المعاملة التي تعامل بها من قبل أفراد الأسرة، إذْ يعدُّ العمل داخل المنزل من اختصاص المرأة ولكن لا مانع من مساعدة العاملة لها في التنظيف والترتيب. فالدين لا يمانع وجود العاملة باتفاق الفقهاء جميعهم في المذاهب الأربعة، ولكن اشترط الإمام مالك أن يكون الزوج في حالة يسر بأحواله المادية ليتمكن من دفع أجرة العاملة، والأديان كلها لا تسمح باستئجار العاملات بشكل عشوائي من أية بيئة كنّ وإلى أي مذهب ينتمين، لأنه يتنافى مع أخلاقيات الأديان التي تنادي بأن يكون أفراد المنزل جميعهم قدوة صالحة للأطفال الذين يعيشون في ذلك البيت ([1]).

ويلاحظ أن مقياس اختيار العاملة يتم وفق نشاطها في عملها ودون الاختيار حسب الشخصية المؤهلة على العمل في البيت حسب عوامل دينية وثقافية تختلف تماماً عن ثقافتها ودينها. ومن ناحية أخرى يفترض على الأسرة أن تراقب سلوك أطفالها مع العاملة مهما كانت جنسيتها وديانتها ومهما كان نوع الخدمة التي تؤديها للأسرة، فالأسرة مطالبة أيضاً بإلزام العاملة بالاحتشام والاستئذان في أثناء التعامل مع أي فرد من أفراد الأسرة.

هذا من ناحية التقيد بآداب السلوك والتعامل لكنْ هناك شيء مهم وهو مشكلة اللغة والتفاهم القائم بين العاملة وأفراد الأسرة، مع العلم أن العاملات جميعهنّ همُنَّ من شرق آسية، ومن ثمَّ تختلف ثقافات مجتمعاتهم عن ثقافة مجتمعنا، وتعدّ اللغة من المشكلات المهمة، فلوحظ ظهور اللكنة الغريبة عند بعض الأطفال الذين تتولى الإشراف على تربيتهم العاملات وخاصة عاملات جنوب شرق آسية، فعلى سبيل المثال من خلال ما لاحظته وشاهدته وسمعته من بعض الأطفال وهم يتكلمون مع

[1] - www.alkitabi.net/nb/showthread.php

أمهم، يتفاهمون معها بعبارات مشوشة ومن خلال ملاحظتي لواقع بعض الأسر يقول أحد الأطفال لأمه: (أنت يروح شغل) وطفل آخر يقول: (أنت يرجع بعدين، ..) والكثير الكثير من المفاهيم والعبارات المشوهة هذه هي صورة واقعية من مجتمعنا العربي بشكل عام ومجتمعنا السوري بشكل خاص.

وهكذا تشكل اللغة وتباينها بين مجتمع وآخر أحد العوامل المهمة في تراجع مستوى اللغة العربية لدى أطفالنا لأنهم يتأثرون كثيراً بطبيعة اللغة العربية المكسرة التي قد تستمر مدى العمر إذا لم تكن هناك متابعة من الأسرة وخاصة الأم، ومن ثمَّ فإن الاستغناء عن العاملات أمر صعب جداً ولاسيَّما أن كثيراً من الأسر في مجتمعنا قد اعتادت هذه الرفاهية في حياتها اليومية. فالعاملة تقوم بأعباء كثيرة كالتنظيف والغسيل والكي، وأحياناً إعداد الطعام فضلاً عن تحمل أعباء تربية الأطفال والاهتمام بهم وخاصة إذا كانت الأم عاملة وتتحمل الجزء الأكبر من تغطية المصاريف المالية ومساعدة الزوج.

د - المؤثرات السلبية وانعكاسها على الأسرة:

يعدُّ وجود العاملة اليوم في المجتمع الخليجي مؤشراً من مؤشرات الترف الاقتصادي والتباهي والمظهر الاجتماعي، وأسرفت الأسر الخليجية في اقتناء العاملة وإن كانت في غنى عنها.

فضلاً عن المباهاة في جنسية العاملة، فالعاملة التايلندية تختلف عن الهندية التي بدورها تختلف عن الأندونيسية.

وتكمن المشكلة في ممارسة العاملة دور الأم فهل تكون بديلة عن الأم في تنشئة الأطفال وقد أكدت بعض الدراسات بمفهوم « جيل تنشئة خادمات » أن هذه المشكلة تمتد إلى مستقبل هؤلاء الأطفال بحسب رأي الطبيب النفسي الدكتور هاشم بحري أن 70% من مشكلات الأطفال ترجع إلى اعتماد الأسرة على عاملة في عملية التنشئة وتراجع دور الأم وتخليها عن مسؤولياتها، ويحتل مرض التوحد وميل الطفل

للعزلة والانزواء قائمة الأعراض المرضية بسبب نقص الحنان وتشتت الطفل نفسياً بين الأم والعاملة مع الاختلاف الكبير للثقافتين.

وللعاملة أثر نفسي سلبي في تنشئة الأطفال في مجتمع شرقي، على سبيل المثال في مصر فمن ناحية يشعر الطفل باليتم مبكراً نتيجة غياب أمه عنه واعتمادها على العاملة التي يكتسب عاداتها وثقافتها علماً أن غالبية العاملات أميات، ولهن عادات تختلف تماماً عن عاداتنا وثقافتنا فضلاً عن استغلال بعضهن الأطفال جنسياً ولما له من آثار سلبية، حيث يتكون بداخله الخوف والكراهية للمجتمع من حوله، وتتباعد المسافة بينه وبين والديه اللذين تقتصر علاقته بهما على شهادة الميلاد فقط.

وترى الدكتورة عزة كريم الباحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة أن هناك جيلاً جديداً من المصريين يصح أن نطلق عليه (تربية خادمات) لأنه نشأ وتربى بعيداً عن والديه على الرغم من وجودهما معه في المنزل، وبسبب تباهي الوالدين بين أصدقائهما من أبناء الطبقة الثرية ذاتها يلجأان إلى استقدام عاملة أجنبية لتربية أطفالهما، ووصل الأمر لأن يستقدموا عاملة لكل طفل ومن جنسيات مختلفة، وهكذا يصبح الأبناء فاقدي الانتماء والهوية لمجتمعهم، وهي كارثة تهدد الانتماء في نفوس هؤلاء الأطفال (تربية عاملات أو خادمات) عندما يكبرون تجاه أسرتهم ومجتمعهم ([1]).

وانتقلت مشكلة العاملات من المجتمع الخليجي إلى كل من سورية ولبنان والأردن، وأصبحت الأسرة لابدَّ أن تقتنيها من أجل التباهي الاجتماعي بين الناس، ومن ثمَّ انتشرت ظاهرة هروب العاملات نتيجة المعاملة السيئة والحرمان، وعدم دفع الرواتب، وبناءً على ذلك وجدت كثير من الحوادث السلبية سواء من العاملة تجاه الأسرة أو بعض الأساليب السيئة من الأسرة تجاه العاملة فوجدت علاقة تناقض بين

[1]- عقدة «الخواجة» تسيطر على سوق الخادمات في مصر، منتدى العمالة المنزلية، 2008/4/1.

كل سلوك وتعامل العاملة وسلوك وتعامل الأسرة، وانعكس ذلك على مستقبل الأبناء الذين كانوا ضحية هذا التباهي.

وظاهرة هروب العاملات لها آثارها المادية والمعنوية، إذْ نتج كثير من المشكلات عن هروب العاملات داخل الأسرة، والسلبيات المترتبة على ذلك، ولاسيَّما أن المواطن هو الذي يدفع الثمن مادياً ومعنوياً حتى لو هربت العاملة إلى بلادها أو عملت دون علمه في مكان آخر.

ودراسة هذه الظاهرة تحتاج إلى بحث مستقل يتطرق إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك، إذ لابد من تعاون بين جميع الجهات المسؤولة عن استقدام العاملات والسفارات المعنية، وهي مشكلة ذات أبعاد كثيرة ونحن هنا لسنا بصدد التطرق لهذه الظاهرة بالتفصيل.

هـ- الوضع القانوني للعاملات المنزليات في سورية:

نظمت الجمهورية العربية السورية استقدام العاملات والمربيات ضمن إطار رسمي يضمن حقوق كل من العاملات والأسرة.

وتنقسم المراسيم التشريعية إلى ثلاثة محاور أساسية :

1- المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2007.

2- عدم منح أو تجديد أي إقامة بالقطر للمربيات الأثيوبيات لعام 2008.

3- تعديل قرار /81/ لعام 2006، ويعتمد على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة عام 2009، ويعتمد البحث في عرض ما تقرر في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2009/3/10 بوصفها التعديل الأخير على كل من :

أ- أحكام المرسوم التشريعي رقم /62/ 2007.

ب- أحكام المرسوم التشريعي رقم /40/ 2005.

ج- أحكام المرسوم التشريعي رقم /50/ 2006.

د- ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2009/3/10.

وتشمل التشريعات عدداً من المواد تهدف إلى تنظيم العلاقة وتحديدها وتنسيقها بين كل من العاملة والأسرة وصاحب المكتب.

وهناك العديد من المواد من أجل تنسيق هذه العملية كالمادة الخامسة التي تقوم الوزارة بوضع الأساس، كدراسة الطلبات والتأكد من صحتها، وإصدار قرارات تشكيل اللجان، وتسديد بدل الترخيص النقدي والكفالية، ثم إصدار قرار الترخيص ومنح الشهادة الناظمة، ودراسة طلبات الاستقدام والاستخدام للعاملات.

أمَّا المادة السادسة فتتناول التزامات صاحب المكتب.

أمَّا المادة السابعة فتدور حول الشروط الواجب توافرها في المكتب.

وتتناول المادة الثامنة تحديد الأشياء التي يحظر على صاحب المكتب تجاوزها:

1- ممارسة أي نشاط أو عمل غير مرخص به وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
2- القيام بأعمال الوساطة في استقدام العاملات أو استخدامهن ممن تقل أعمارهن عن 18 سنة.
3- مخالفة التفويض أو التوكيل الممنوح له من المستفيد.
4- فتح أي فرع له داخل أراضي الجمهورية العربية السورية دون الحصول على الترخيص اللازم لذلك من الوزارة.
5- استقدام العاملات إلى سورية على أسماء مستفيدين وهميين بغية تشغيلهن بأجر يومي أو شهري في أماكن متعددة أو استخدامهن في جهات أخرى، أو لغير الغرض الذي تم استقدامهن من أجله.
6- استقدام عاملة لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة /9/ من هذا النظام.
7- ترتيب التنازل عن العاملة لمستفيد آخر أكثر من مرة وفق الشروط المحددة بالمادة /6/ من هذا النظام.

8- التغاضي عن إعلام المديرية المختصة بأسماء العاملات المنتهية مدة إقامتهن المحددة بثلاث سنوات، أو اللواتي انتهت مدة ترخيص عملهن خلال المدة المحددة بالمادة /2/ من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2007.

9- ضرب العاملة أو إساءة معاملتها أو سبها أو شتمها أو استغلالها أو تعذيبها...الخ من قبل صاحب المكتب أو العاملين لديه.

10- ممارسة أي شكل من أشكال التعسف أو التمييز بين العاملات على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الانتماء الوطني أو الأصل الاجتماعي، أو أي شكل من أشكال التمييز التي تحظرها الاتفاقيات الدولية والقوانين النافذة من قبل صاحب المكتب أو العاملين لديه.

11- أية مخالفات أخرى لأحكام هذا النظام.

أمَّا المادة التاسعة فتحدد التزامات العاملة المراد استقدامها:

1- أن تكون كاملة الأهلية القانونية.

2- أن تنتمي بجنسيتها إلى دولة من الدول المسموح باستقدام العاملات منها بموجب قرار يصدر عن وزير الداخلية.

3- أن تثبت سلامتها من مرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" أو الأمراض الأخرى المزمنة والسارية وذات العدوى، أو الأمراض التي تمنعها من القيام بعملها، وذلك بموجب وثيقة طبية صادرة عن جهة مختصة ومصدقة أصولاً.

4- ألا تكون معوقة حركياً أو ذهنياً، وتثبت ذلك بموجب وثيقة طبية صادرة عن جهة مختصة ومصدقة أصولاً.

5- ألا تكون حاملاً عند دخولها إلى الجمهورية العربية السورية، وتثبت ذلك بموجب وثيقة طبية صادرة عن جهة مختصة ومصدقة أصولاً.

6- أن توقع على نسختي عقد العمل المحرر باللغتين العربية والإنكليزية.

وتحدد المادة العاشرة حقوق العاملة:

يصدر عقد العمل النموذجي الذي يبرم بين العاملة والمستفيد بقرار من الوزير يتضمن على الأخص، المعلومات الآتية:

- اسم وعنوان العاملة والمستفيد بشكل واضح ومفصل.
- مدة العقد.
- أجر العاملة وطريقة وموعد أدائه.
- التزامات المستفيد بمنح العاملة الحقوق والميزات الآتية:

1. تسجيلها في صندوق إصابات العمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
2. أداء أجرها عند نهاية كل شهر ومساعدتها في تحويل أجرها إلى الخارج عند الطلب حسب أنظمة القطع النافذة.
3. تأمين الملبس والغذاء والدواء.
4. تأمين المكان المناسب للنوم والاستراحة مدة كافية.
5. منحها إجازة سنوية لا تقل مدتها عن أسبوعين.
6. عدم ضرب العاملة أو إساءة معاملتها أو سبها أو شتمها أو استغلالها أو تعذيبها أو ممارسة أي شكل من أشكال التعسف أو التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الانتماء الوطني أو الأصل الاجتماعي، أو أي شكل من أشكال التمييز التي تحظرها الاتفاقيات الدولية والقوانين النافذة ([1]).

رابعاً – الإجراءات المنهجية للبحث:

تحدد الإجراءات المنهجية للبحث المجتمع الأصلي وعينة البحث وتحديد الطريقة المتبعة ثم التحليل الإحصائي والاجتماعي.

[1]- الجمهورية العربية السورية- رئاسة مجلس الوزراء- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل- نظام المكاتب الخاصة العاملة في استقدام واستخدام العاملات والمربيات في المنازل من غير السوريات.

أ- المجتمع الأصلي للبحث والعينة :

حدد المجتمع الأصلي للبحث عن طريق مكاتب الاستقدام الموزعة في مدينة دمشق حسب التقسيم الجغرافي والديموغرافي، وبناء على ذلك حُدِّدَتِ العينة.

اعتمد البحث على العينة العشوائية البسيطة لتجانس الأسر لمجتمع الدراسة، فقد حُدِّدَتِ الأسر الذين لديهم عاملات، ومن ثمَّ عن طريق مكاتب الاستقدام التي شكلت نقطة ارتكاز أساسية في جميع البيانات. وتحددت العينة بمئة أسرة في مدينة دمشق بأحيائها جميعها، شملت حي المزة وشرقي التجارة والقصاع والمهاجرين، واختيرت العينة من أحياء مختلفة بحيث مثل الاختيار معظم الأحياء في مدينة دمشق، واختير بعضها ليغني عن بعضها الآخر المشابه.

ب- الطريقة المنهجية :

اعتمد البحث طريقة المسح الاجتماعي استناداً إلى تحديد مكاتب الاستقدام والأسر التي لديها عاملات في منازلهم، وطبقت الاستمارة على عينة البحث لأنَّ الاستمارة يمليها الباحث بنفسه بالسؤال وتدوين الإجابة، وتضمنت استمارة البحث مجموعة من الأسئلة بعضها إجابتها محددة، وبعضها الآخر تركت أسئلة مفتوحة يترك للمبحوث التعبير عما يعتقد ([1]). وبُوِّبَتِ البيانات بشكل يسهل العملية في حالة الأسئلة المغلقة محددة الإجابات، فالتبويب ضروري لتسهيل المتغيّرات، ومن ثمَّ يسهل ربط نتائج الأجزاء بالكل الذي يتضمنه.

خامساً – التحليل الإحصائي والاجتماعي لنتائج البيانات :

1. توزع الفئات العمرية لأفراد الأسر في عينة البحث:

نلاحظ من البيانات المبيّنة في الجدولين رقم (1) و(2) ميلاً واضحاً للفئات العمرية الأعلى لدى الأزواج مقابل الزوجات اللاتي تتركز نسبها على الفئات العمرية

[1]- إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص71.

الأقل، إذْ نجد في الفئات العمرية المتتالية بدءاً من الفئة العمرية (20-29 سنة) المبينة في الجدول هي كما يلي : 0% و16% و30% و23%و28% للأزواج، مقابل : 15% و30% و24% و9% و22% للزوجات. إذْ يتبين بوضوح ارتفاع النسب للفئات العمرية الأقل لدى الزوجات، مقابل ارتفاع النسب للفئات العمرية الأعلى لدى الأزواج.

أمَّا بالنسبة إلى الأطفال، فقد توزّعت العينة لمجموع الأطفال الذكور والإناث كما يأتي: 62% منهم في الفئة العمرية الأولى (1-9 سنوات) و19.6% لدى فئة (10-19 سنة) و18.5% في الفئة العمرية (20-29 سنة)، مع تباين طفيف للنسب بين الجنسين، ونلاحظ هنا تركز عينة الأولاد عند الأطفال (62%) في الفئة العمرية الأقل (1-9 سنوات)، مما يتطلب الاهتمام بهم في هذه المرحلة العمرية الحساسة تربوياً، ففي هذه السنوات تتكون معالم شخصية الطفل، حيث تبنى عملية التنشئة الاجتماعية على هذه المرحلة في حياة الطفل.

الجدول رقم (1) يبين أفراد العينة بحسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	1-9	10-19	20-29	30-39	40-49	50-59	60 فأكثر	المجموع
الزوج				16	30	23	28	97
الزوجة			15	30	24	9	22	100
أم الزوج						3	12	15
أم الزوجة							15	15
أبو الزوج							4	4
أبو الزوجة								0
أطفال ذكور	27	7	9					43
أطفال إناث	30	11	8					49
المجموع	57	18	32	46	54	35	81	323

الجدول رقم (2) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب النسب المئوية للفئات العمرية

الفئات العمرية	9-1	19-10	29-20	39-30	49-40	59-50	60 فأكثر	المجموع
الزوج				16.5%	30.9%	23.7%	28.9%	100.0%
الزوجة			15.0%	30.0%	24.0%	9.0%	22.0%	100.0%
والدة الزوج						3.0%	12.0%	15.0%
والدة الزوجة							15.0%	15.0%
والد الزوج							4.0%	4.0%
والد الزوجة								0.0%
أطفال ذكور	62.8%	16.3%	20.9%					100.0%
أطفال إناث	61.2%	22.4%	16.3%					100.0%
مجموع الأولاد	62.0%	19.6%	18.5%					100.0%

ومن ناحية أخرى تلاحظ استقلالية نسبية للأسرة بالسكن الذي يضم الزوجين والأطفال فقط، وذلك تماشياً مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية لبنية الأسرة، ونلاحظ ذلك من خلال البيانات التي تبيّن أن نسب قليلة من أهل الزوج أو الزوجة تعيش مع الأسرة، حيث نجد نسبة 12% من الأسر تضم والدة الزوج معها، و15% والدة الزوجة، ونسبة قليلة جداً 4% تشمل والد الزوج بين سكانها، وربما يعود استقدام العاملة لخدمة المنزل في تلك الأسر، لوجود والد أحد الزوجين أو والدته بهدف رعايتهم، وهذا ما يسهم بزيادة التماسك الاجتماعي للأسرة، ويوفر شعور الأمان للمسن ويخلق لديه الإحساس بالاطمئنان والحنان بين أفراد أسرته.

2. توزّع كل من الأزواج والزوجات من أفراد العينة بحسب مستوى التحصيل العلمي:

يشير الجدول رقم (3) إلى توزّع أفراد العينة بحسب درجة التحصيل العلمي لكل من الزوجين، إذْ تشير النسب إلى ارتفاع نسب حملة الشهادة الجامعية لكلا الجنسين قياساً بالشهادات الأخرى، إذْ نجد أن نسبة 40% من الأزواج ونسبة 31%

من الزوجات تحمل الشهادة الجامعية، وتحمل هذه النسب وجهين: أولهما أن الارتفاع الملحوظ لحملة الشهادة الجامعية يفسَر بارتفاع مستوى التعليم عموماً في سورية، ويدلّ ذلك على اهتمام الدولة بشؤون التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، وهو مؤشر إيجابي في المجتمع العربي السوري. والآخر هو أن العينة المختارة تتصف بارتفاع نسب التعليم العالي، ويفسَّر ذلك بأن حملة الشهادات الجامعية من الجنسين هم أكثر ميلا للعمل خارج المنزل من أقرانهم من حملة الشهادات الأقل، وهذا ما يدفعهم لاستقدام العاملة لتعويض غياب الزوجة.

بينما شكلت نسبة الأميين أدنى مستوى لها من العينة، حيث كانت 7% لدى الزوجات، ولم توجد أية حالة لدى الأزواج من الأميين، كما ظهر ارتفاع نسبي للذين توقفت دراستهم عند التعليم الابتدائي لدى الزوجات 24% عنها للأزواج 18%، وتقارب مستوى التحصيل العلمي في المرحلة الإعدادية فكان 21% للأزواج و20% للزوجات ، وتباين عند مستوى الثانوية حيث ارتفعت نسبة الزوجات إلى 24% مقابل 4% عند الأزواج.

الجدول رقم (3) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب درجة التحصيل العلمي

التحصيل العلمي		أمي	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	جامعية	تعليم عالٍ	المجموع
الزوج	العدد		24	21	4	40	8	97
	النسبة		24.7%	21.6%	4.1%	41.2%	8.2%	100.0%
الزوجة	العدد	7	18	20	24	31		100
	النسبة	7%	18.0%	20.0%	24.0%	31.0%	0.0%	100.0%
المجموع	العدد	7	42	41	28	71	8	197
	النسبة	3.6%	21.3%	20.8%	14.2%	36.0%	4.1%	21.3%

3. توزّع الزوجين من أفراد العينة بحسب طبيعة العمل ومصادر الدخل:

أشارت البيانات إلى وجود بعض التباين بين عمل الزوج والزوجة، حيث توزّعت عينة الأزواج إلى: حكومي 23% وأعمال حرة 67% ودون عمل 7%،

وهناك 3 حالات وفــاة للأزواج شكلت نسبـــة 3%، في حين نجد لدى الزوجات أن نسبة 63% بلا عمل، كما ارتفعت نسبة العاملات لدى الوظائف الحكومية عند الزوجات 35% مقارنة بالأزواج، وهناك نسبة ضئيلة جداً من العاملات بأعمال 2%، وهذا يدل على رغبة المرأة بالعمل في الوظائف الرسمية كالتعليم والصحة والأعمال الإدارية وهي الأعمال التقليدية التي اعتادت عليها المرأة، كما هو موضّح بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) يبيّن توزّع كل من الأزواج والزوجات في أسر العينة بحسب طبيعة العمل

العمل		حكومي	أعمال حرة	بلا عمل	المجموع
الزوج	العدد	23	67	7	97
	النسبة	23.7%	69.1%	7.2%	100.0%
الزوجة	العدد	35	2	63	100
	النسبة	35.0%	2.0%	63.0%	100.0%
المجموع	العدد	58	69	70	197
	النسبة	29.4%	35.0%	35.5%	100%

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن النساء غير العاملات متفرغات للأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، ومع ذلك تستعين بالعاملة في أعمال البيت ورعاية الأطفال، في حين أكدت المرأة العاملة أن الاستعانة بالعاملة لتنظيف المنزل أو رعاية المسن فقط.

وعن مصادر الدخل لغير العاملين، فهناك 10 حالات لا يعمل فيها الزوج، منها ثلاث حالات وفاة، وهذه الأسر جميعها تعتمد على الميراث في دخلها، وأمَّا الزوجات غير العاملات، وعددهن 63 حالة، فتشير البيانات أن نسبة 47.6% منهن تعتمدن على الزوج في مصروف الأسرة، ونسبة 23.8% تعتمدن على الأولاد، والنسبة المتبقية وهي 28.6% تعتمدن على الميراث في دخل الأسرة، كما هو مبينّ في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) يبيّن توزّع الأزواج والزوجات غير العاملين بحسب مصادر دخل الأسرة

مصادر الدخل	الزوج		الزوجة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاعتماد على الزوج			30	47.6%	30	41.1%
الاعتماد على الأولاد			15	23.8%	15	20.5%
من الميراث	10	100%	18	28.6%	28	38.4%
المجموع	10	100%	63	100.0%	73	100.0%

4- الوضع الأسري والمرأة العاملة :

توزّعت العينة تبعاً لملكية العقار، كما هو مبيّن في الجدول رقم (6)، إلى 90% ملكاً، ونسبة 10% إيجاراً، وأشارت نسبة 16.7% من المالكين إلى وجود عجز بالميزانية لديهم، مقابل 30% من المستأجرين، وهذا ما يشير لارتباط ملكية العقار بالميزانية، ومن ثمَّ استقدام العاملة لخدمة المنزل.

الجدول رقم (6) يبيّن توزّع أسر العينة بحسب وضع السكن ووجود خلل في موازنة الأسرة

وضع السكن / خلل الميزانية	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ملك	15	16.7%	75	83.3%	90	100.0%
إيجار	3	30.0%	7	70.0%	10	100.0%
المجموع	18	18.0%	82	82.0%	100	100.0%

أمَّا عن طبيعة اعتماد الأسرة على العاملة في تنظيف المنزل ورعاية الأطفال أو المسنين فقد دلت نتائج البيانات أن 94.5% من الأسر تعتمد على العاملة في تنظيف المنزل، و5.5% منها تعتمد على والدة الزوج بذلك، وعن رعاية الأطفال فإن 53.3%من الأسر تعتمد على الزوجة في رعاية الأطفال، و5% تعتمد على أم الزوجة

و41.7% منها تعتمد على العاملة، أمَّا عن رعاية المسن فقد اعتمدت الأسر جميعها على العاملة لرعاية المسن، كما هو مبين بالجدول رقم (7).

ومن ثمَّ تُشغَّلُ العاملة بأعمال مختلفة بحسب طبيعة الأسرة، ومنها نسبة 41.7% تعتمد عليها لرعاية الأطفال، ويحمل ذلك وجهين لتفسير وظيفة العاملة في المنزل: أحدهما أن وجود العاملة في المنزل للزوجة العاملة يعوّض غياب الأم ويؤمن الحد الأدنى من الرعاية والاهتمام الضروريين لتربية الطفل وتنشئتهما بشكل سليم، والوجه الآخر أن ارتفاع هذه النسبة إلى 41.7% قد يحمل في مضمونه تراجع دور الأم الأساسي في تربية الأطفال وتنشئتهما بما يتوافق مع ثقافة البيئة التي تنتمي إليها ألأسرة، فلا يمكن أن يكون دور العاملة في تربية الأطفال كدور الأم في التربية والتنشئة وتوفير الحب والدفء والحنان.

الجدول رقم (7) يبيّن توزّع النساء في أسر العينة والعاملات بحسب مساهمتهن في أعمال المنزل

استعانة الأسرة بأعمالها	الزوجة	أم الزوجة	أم الزوج	العاملة	المجموع
تنظيف وترتيب المنزل			3	52	55
			5.5%	94.5%	100.0%
رعاية الطفل	32	3		25	60
	53.3%	5%		41.7%	100.0%
رعاية المسن				36	36
				100.0%	100.0%
المجموع	32	3	3	113	151
	21.2%	2.0%	2.0%	74.8%	100.0%

5- وضع العاملة في الأسرة :

دلّت البيانات، وفق الجدول رقم (8)، أن غالبية أفراد العينة 80% قد استقدمت عاملاتها من مكاتب الاستخدام، وهناك نسبة 15% عن طريق المعارف، ونسبة قليلة 5% قد استقدمت عاملاتها من منازل أخرى، وهذا مؤشر إيجابي يدل على درجة

الوعي بالتعامل مع العاملات حيث الغالبية تفضل استقدام العاملة بطرائق قانونية حتى وإن زاد ذلك بتكاليف التشغيل.

الجدول رقم (8) يبيّن توزّع أفراد العينة طريقة استقدام العاملة

كيفية استقدام العاملة	العدد	النسبة
مكتب	80	80.0%
منزل آخر	5	5.0%
معارف	15	15.0%
المجموع	100	100.0%

أمَّا بالنسبة إلى منامة العاملة فقد توزّعت النسب كما يأتي: 58% في المطبخ و20% في غرفة الجلوس و13% بغرفة مستقلة و9% مع الأولاد، ويعود ذلك لطبيعة الأسرة وأوضاعها السكنية، كما مبين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يبيّن توزّع أفراد العينة مكان منامة العاملة في المنزل

منامة العاملة	العدد	النسبة
بغرفة مستقلة	13	13.0%
مع الأولاد	9	9.0%
بغرفة الجلوس	20	20.0%
في المطبخ	58	58.0%
المجموع	100	100.0%

وعن وجود عاملة سابقة أظهرت البيانات أن الغالبية من العينة 57% لم يسبق لها تشغيل عاملة أخرى سابقة، و43% من العينة قد سبق لهم بتشغيل عاملة أخرى، وتوزعت أسباب تركها كما يأتي: 22% لانتهاء عقدها، و15% انتقلت لمنزل آخر، و6% نتيجة الهروب من المنزل، ويشكل ذلك بعض النتائج السلبية لوجود العاملة في المنزل، كما هو مبين في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) يبيّن توزّع أفراد العينة وجود عاملة سابقة في المنزل

وجود عاملة سابقة وسبب تركها	العدد	النسبة
انتهاء العقد	22	22.0%
الهروب من المنزل	6	6.0%
الانتقال لمنزل آخر	15	15.0%
لم يسبق وجود عاملة سابقة	57	57.0%

وأظهرت نتائج البيانات أن العاملات جميعهن لدى الأسر تتقاضى رواتبها بشكل منتظم، وأن 24% منهن تحصل على بعض الهدايا فضلاً عن راتبها الشهري، و5% تمنح إجازة أسبوعية، كما هو مبين بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) يبيّن توزّع أفراد العينة المكافآت الممنوحة للعاملة

المكافآت الإضافية	العدد	النسبة
الراتب الشهري	100	100.0%
إجازات	5	5.0%
هدايا	24	24.0%

6- الخلافات بين ربة المنزل والخادمة :

لا بدَّ من وجود خلافات بين ربّة الأسرة والعاملة، نتيجة اختلاف الإحساس بالمسؤولية من جهة، واختلاف البيئة والثقافة من جهة ثانية، وهذا ما دلّت علية البيانات بالجدول رقم (12)، إذْ تبيّن أن اللغة تشكل مشكلة أساسية بين 49% من أفراد العينة المختارة، كما أظهر 46% منها وجود مشكلة اختلاف العادات والتقاليد بين بيئتين تحمل كل منهما الثقافة والأعراف والقيم الاجتماعية المختلفة عن الأخرى، كما بيّنت نسبة قليلة من العينة 5% وجود بعض المشكلات المرتبطة بأسلوب رعاية الطفل وطريقة التعامل معه، ويدلّ ذلك على وعي المرأة لمسؤوليتها في رعاية أطفالها بنفسها وعلى أهمية بناء حياة الطفل المستقبلية.

الجدول رقم (12) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب الخلافات بين ربة المنزل والعاملة

الخلافات	العدد	النسبة
الخلاف الناجم عن تباين العادات والتقاليد	46	46.0%
خلاف حول أسلوب رعاية الأطفال	5	5.0%
مشكلة التفاهم باللغة	49	49.0%
المجموع	100	100.0%

ومن جهة أخرى، فقد أشارت البيانات إلى وجود تقارب بوجهات النظر حول الأسباب التي تطلّبت إشراف العاملة إشرافاً مباشراً: فقد اتفق 43% من أفراد العينة على أن السبب الأهم هو رعاية المسن، وهذا يحمل بضمنه وجهين أحدهما إيجابي عن اهتمام الأسرة بالمسن ورعايته بشكل كاف، ولكن من جانب آخر يظهر اختلافاً مع ثقافتنا التي تدعو للاهتمام المباشر بالمسن من قبل الأهل بالذات وليس من قبل العاملة أو جهة أخرى، ولكن بشكل عام يعدّ مؤشراً إيجابياً يسهم بزيادة التماسك الاجتماعي للأسرة ويوفر الأمان للمسن تماشياً مع طبيعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

كما بيّنت النتائج بأن نسبة 22% ترى السبب هو غياب الزوجين وقتاً طويلاً عن المنزل، و16% هو العمل الطويل لربّة المنزل، وربما يعود ذلك لعمل كلا الزوجين، و19% هو البحث عن راحة ربة المنزل في البيت. كما هو مبين بالجدول رقم (13).

الجدول رقم (13) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب الأسباب التي دعت لإشراف العاملة إشرافا مباشراً

أسباب ضرورة إشراف العاملة	العدد	النسبة
عمل الوالدة وقتاً طويلاً	16	16.0%
راحة ربة المنزل	19	19.0%
الغياب الطويل للزوجين	22	22.0%
رعاية المسن	43	43.0%
المجموع	100	100.0%

7- الجوانب الإيجابية والسلبية لوجود العاملة في الأسرة :

تتصف أي ظاهرة اجتماعية عادة بالصفات التي تحمل بعض الجوانب الإيجابية فيها، وجوانب أخرى ذات دلالات سلبية، وهذا ما وجدناه بآراء العينة المختارة حول تشغيل العاملات، إذْ رأت هذه العينة أن الإيجابيات تدرجت بين 52%

لتحمل أعباء عمل المنزل و43% لرعاية المسنين و5% لرعاية الأطفال في الأسرة، كما موضّح في الجدول رقم (14)

الجدول رقم (14) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب الجوانب الإيجابية لوجود العاملة في المنزل

الجوانب الإيجابية لوجود العاملة في الأسرة	العدد	النسبة
رعاية الأطفال	5	5.0%
تحمل أعباء المنزل	52	52.0%
رعاية المسن	43	43.0%
المجموع	100	100.0%

أمَّا الجوانب السلبية في هذه الظاهرة فقد تدرجت كما يأتي: 37% لكشف خصوصيات العائلة واطلاع العاملة على الأمور الخاصة في الأسرة، وهذا ما يفضي إلى فقدان الأسرة لخصوصيتها ولاسيما العلاقة الخاصة والحساسة بين الزوجين، ومن ثم 21% للخوف من المشكلات الممكنة، وهي العلاقة المحتملة بين العاملة وأحد أفراد الأسرة، أو تأثير سلوك العاملة في أحد أفراد الأسرة وغير ذلك، وهناك 17% من رأى بأن مشكلة اللغة تؤثر في لهجة الأطفال وحتى الكبار أحياناً نتيجة الاحتكاك المستمر والطويل مع العاملة التي تعلمت مفردات العربية بطريقة غير سليمة، وهناك نسبة 25% لم تجد في وجود العاملة في المنزل أية مؤشرات سلبية. وهذا مبيّن في الجدول (15) :

الجدول رقم (15) يبيّن توزّع أفراد العينة بحسب الجوانب السلبية لوجود العاملة في المنزل

الجوانب السلبية لوجود العاملة في الأسرة	العدد	النسبة
الخوف من المشكلات	21	21.0%
مشكلة اللغة	17	17.0%
كشف خصوصيات العائلة	37	37.0%
لا توجد سلبيات	25	25.0%
المجموع	100	100.0%

سادساً- نتائج تحليل معطيات البحث والمقترحات

أ- نتائج التحليل :

عطفاً على فرضيات البحث، وبالنظر إلى جداول البحث يمكننا أن نستخلص النتائج الآتية:

يبيّن الجدول رقم (7) أن رعاية الأطفال تتوزع بنسبة 53.3% على الزوجة و5% على أم الزوجة و41.7% على العاملة، وهذه الأخيرة تعدُّ نسبة كبيرة وذات تأثير سلبي كبير عندما ندرك بأن العاملة تبقى أولاً وأخيراً عاملة، وربما تكون لبعض الوقت في المنزل وتغادر بعدها ولن تحمّل نفسها مسؤولية التربية والتنشئة السليمة لطفل الأسرة، فضلاً عن أن الطفل بحاجة إلى الرعاية والعطف والحب والحنان الذي لن يجده إلا مع الأهل.

وعند النظر إلى الجدول (12) نلاحظ أيضاً أن نسبة 49% ترى بوجود مشكلة في اختلاف اللغة بين العاملة والأسرة، وهذا ما ينعكس سلباً على العلاقة بين العاملة والأسرة بشكل عام والأطفال الصغار بشكل خاص. وهذا ما يحقق الفرضية الأولى للبحث.

كذلك يظهر الجدول (12) أن نسبة 46% ترى بوجود مشكلة هي اختلاف العادات والتقاليد بين العاملة والأسرة المقيمة عندها، وهذا ما ينعكس بشكل أو بآخر على العلاقة بين أفراد الأسرة، أو تنشئة الأطفال تربوياً وأخلاقياً.

أمَّا الجدول (7) فقد أشار إلى أنه يتم الاعتماد كلياً على العاملة في رعاية المسنين المقيمين مع الأسرة، وهذا ما يعني أن من الوظائف الأساسية للعاملة هي رعاية المسن، ومن ثمَّ فإن وجود العاملة في المنزل يسهم في رعاية المسن وتوفير عنصر الأمان الخدمي على الأقل بالنسبة إلى المسن. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية من البحث.

كذلك توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى، فقد تبيّن أن بعض الزوجات العاملات لا ترغبن في إشراف العاملة الأجنبية على تربية أطفالها، فقد أظهرت بعض الأمهات العاملات حرصها على إشرافها بنفسها على رعايتهم واقتصار دور العاملة على تنظيف المنزل وترتيبه، وكذلك رعاية المسن في الأسرة.

كما بيّنت الدراسة وجود آراء متباينة حول الجوانب الإيجابية والسلبية لتشغيل العاملة في المنزل، فتمثل الرأي الأول بالتركيز على جانبين أساسيين هما توفير الراحة لربة المنزل ورعاية المسن، وذهب الرأي الآخر بأن وجود العاملة التي تحمل فكراً وثقافةً مختلفين في المنزل قد يؤثر في ثقافة بعض أفراد الأسرة ولهجاتهم، وقد يفقد العائلة بعض خصوصياتها، فضلاً عن القلق والخوف من بعض المشكلات المحتملة لوجود العاملة في المنزل.

ب- المقترحات :

1- عدم استقدام العاملة الأجنبية للعمل والإقامة في المنزل، إلا للضرورات الملحة التي تدعو لوجود عاملة أجنبية في المنزل، ويمكن التعويض عنها بتنظيم الوقت بين الزوجين أو بتشغيل عاملة سورية بأوقات محددة وبإشراف أحد الزوجين مباشرة، دونما إتاحة الفرصة لها بالاطلاع على خصوصيات الأسرة أو التأثير في ثقافة أفراد الأسرة أو لهجاتهم وسلوكياتهم.

2- السعي لإقامة علاقة تسودها التفاهم والمودة بين ربّة المنزل والعاملة، وإحساس العاملة بإنسانيتها مما يحفز العاملة للتعامل مع أفراد العائلة وأطفال الأسرة بشكل خاص بطريقة ودية ومسؤولة أخلاقياً وتربوياً.

3- منح العاملة بعض الوقت من الإجازات أو الاستراحات الضرورية، كي ترفع عنها أعباء ضغط الغربة والقيود المفروضة، مما يعطي العاملة إحساساً بالأمان، وينعكس ذلك على علاقة العاملة بأفراد الأسرة بشكل إيجابي.

4- تحديد أوقات معينة لوجود العاملة مع الأطفال لرعايتهم بما ينعكس إيجابياً على تماسك الأسرة.
5- التركيز على العمالة الوطنية بدلاً من استقدام العمالة الأجنبية، وهذا ما يسهم في الحد من انتشار البطالة وتوفير بعض فرص العمل لتشغيل بعض اليد العاملة المحلية.
6- منح العاملة الأم بعض الميزات أو التسهيلات بعملها حين الضرورة، مما يمنحها الفرصة لمتابعة تربية أطفالها بشكل مباشر، وهذا يسهم في الحد من ظاهرة استقدام العاملة الأجنبية.

استمارة دراسة ميدانية عن ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية (دراسة ميدانية في مدينة دمشق)

ملاحظات عن ملء الاستمارة:

- إن الأسئلة الواردة في الاستمارة ستستخدم للأغراض العلمية فقط.
- كل ما يرد في هذه الاستمارة من معلومات سيبقى سرياً.
- هدفت الدراسة إلى تعرّف ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية في مدينة دمشق.
- يرجى الإجابة بوضوح وصراحة عن الأسئلة لما فيه خير ينعكس على الأسرة.
- ضع إشارة (×) في الفراغ الموجود جانب الاحتمال الذي يوافقك لتحديد الإجابة.
- يجيب عن هذه الاستمارة الزوج أو الزوجة.
- يقوم بملء الاستمارة الباحث الاجتماعي نفسه.
- يجب تدقيق الاستمارة مباشرة بعد ملئها.

1. الجنس:

ذكر		أنثى	

2. ما أعمار أفراد الأسرة:

فئات الأعمار / أفراد الأسرة	9 - 1	19 - 10	29 - 20	39 - 30	49 - 40	59- 50	60 فأكثر
الزوج							
الزوجة							
أم الزوج							
أم الزوجة							
أبو الزوج							
أبو الزوجة							
أطفال ذكور							
أطفال إناث							

3. ما مستوى التحصيل العلمي للأسرة؟

التحصيل العلمي / أفراد الأسرة	لا يقرأ ولا يكتب	حاصل على الابتدائية	حاصل على الإعدادية	حاصل على الثانوية	حاصل على شهادة جامعية	شهادات أخرى
الزوج						
الزوجة						

4

. ما عمل الزوج و الزوجة؟

الأعمال / الزوج الزوجة	وظيفة حكومية	أعمال حرة	لا يوجد عمل	أعمال أخرى
الزوج				
الزوجة				

5. إذا كان لا يوجد عمل: ما المصدر الذي تعتمد عليه؟

مصادر الدخل / الزوج - الزوجة	احتمالات تذكر
الزوج	
الزوجة	

6. ما مقدار دخل الأسرة في الشهر؟

الدخل / الزوج الزوجة	أقل من 10 آلاف	أقل من 15 ألفاً	15 ألفاً فأكثر
الزوج			
الزوجة			

7. ما وضع سكن الأسرة؟

ملك		إيجار	

8. هل حدث خلل في ميزانية الأسرة بوجود العاملة؟

نعم		لا	

9. بمن تستعين الأسرة بالأعمال الآتية؟

الأسرة / الأعمال	الزوجة	أم الزوجة	أم الزوج	العاملة
تنظيف وترتيب المنزل				
رعاية الأطفال				
رعاية المسنين				
أعمال أخرى تذكر				

10. كيف تم استخدام العاملة؟

من مكتب		من منزل آخر		عن طريق المعارف	

11. أين تنام العاملة؟

في غرفة مستقلة		مع الأولاد		في غرفة الجلوس		في المطبخ	

12. هل سبق أن عملت لديكم العاملة؟

نعم		لا	

13. إذا كان الجواب نعم: ما السبب لتركها لديكم؟

إنهاء عقدها		هروبها من المنزل		انتقالها لمنزل آخر	

14. ما المكافآت التي تحصل عليها العاملة؟

الراتب الشهري		إجازة يوم		إجازة الأعياد		لا تحصل على شيء	

15. ما نوع الخلافات التي تحدث بين ربة المنزل والعاملة؟

اختلاف العادات والتقاليد
خلاف في أسلوب رعاية الأطفال
مشكلة التفاهم باللغة
أشياء أخرى

16. ما الأسباب التي تتطلب إشراف العاملة إشرافاً مباشراً في رعاية الأطفال؟

عمل الوالدة الطويل		غياب الوالد والوالدة الطويل	
سفر الوالدة المتكرر		رعاية المسن	
أسباب أخرى تذكر			

17. ما هي برأيك فوائد وجود العاملة في المنزل؟

18. ما هي برأيك سلبيات وجود العاملة في المنزل؟

مراجع البحث

الكتب:

1- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004

2- زيادة، مصطفى عبد القادر وآخرون، فصول في اجتماعيات التربية، مكتبة الرشيد، الرياض، ط5، 2006

3- عادلي، فاروق محمد، علم الاجتماع العام، مكتبة دار زهران، جدة، ط2، 1994

4- عثمان، إبراهيم، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.

5- عرابي، بلال- دكاك، أمل، علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2006.

6- عمر، معن خليل، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

7- عمر، معن خليل، التفكير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

8- قنديلجي، عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية (أسسه- أساليبه، مفاهيمه، أدواته)، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008.

المجلات والدوريات:

1- حمصي، محمد، العمالة الأجنبية في المجتمع العربي السوري، مجلة فارس العرب، دمشق، ع164، 2009.

2- الجمهورية العربية السورية- رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، نظام المكاتب الخاصة للعاملة في استقدام واستخدام العاملات والمربيات في المنازل غير السوريات.

3- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، استطلاع رأي الأسرة السورية حول أوضاعها المعيشية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – جامعة دمشق، دمشق، 2007.

مواقع الانترنيت:

1- ارتفاع حالات الانتحار في صفوف العمالة الأجنبية في السعودية، وكالة أنباء الجزيرة: واجز، 2007/4/8.

2- حمود، وسام، غياب الأم وسيطرة الخادمة خطران يهددان الأبناء... العزلة والعدوانية والخمول مشكلات نفسية للأطفال بسبب الخادمات... اختلاف الديانة والعادات والتقاليد له تأثير سيئ في أبنائنا، جريدة الوطن، 2009/11/8.

3- حمود، حمود، سلعة جديدة في السوق السوداء السورية، موقع كلنا شركاء، 2008/3/16.

4- حميدي، طارق، استقدام الخادمات بين الضرورة والتباهي الاجتماعي، الموقع غير مبين، 2009/5/26.

5- حربي، نجلاء، كثرة الخادمات سبب تمرد أفراد الأسرة، الوطن السعودية، 2008/3/14.

6- سمعان، محمد، 21 مليار ريال تحويلات العمالة الأجنبية في السعودية خلال الأشهر السبعة الأولى، وكالات، لا يوجد تاريخ نشر.

7- سركيس، منى، الخادمات الأجنبيات في لبنان، ترجمة: رائد الباش، موقع قنطرة للحوار الإسلامي، 2008/1/1.

8- عقدة (الخواجة) تسيطر على سوق الخادمات في مصر، منتدى العمالة المنزلية، 2008/4/1.
9- الخادمات الأجنبيات مشكلة إضافية في لبنان، موقع دنيا الوطن، 2008/9/16.
10- الحكومة الفلبينية توقف إرسال الخادمات إلى الأردن لسوء المعاملة، موقع دنيا الوطن، 2008/2/29.
11- الخادمات في الخليج يتعرضن للتحرش وعدم مراعاة الإنسانية، الكويت، وكالة أ ف ب، 2004/10/19.
12- الصيفي، صلاح، الخادمة الأجنبية في الخليج بين مطرقة الجنس وسندان العنف الجسدي، موقع آفاق، 2009/1/29.
13- كفراوي، توريد الخادمات المصريات إلى الخليج أزمة تشتعل مجدداً، جريدة الوطن، 2009/4/4.
14- موسى، دعد، وضع خادمات المنازل المهاجرات في ثرى الالكتروني، الموقع غير مبين، 2007/12/20.
15- نور، إيمان، الخادمات الأجنبيات تنافس الجامعيات المصرية، موقع أخبار مصر، 2009/4/23.
16- www.alrassfree.com/show/thread.php
17- www.aikitbinet/nb/show/thread.php

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/2/8.